المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 06-01-2007 العـــدد : 2290
الصفحـات : 14 المسلسل : 120

السويل لـ "الوطن": مبيعات الحاسب الآلي في السعودية تضاعفت خلال 2006

إطلاق مبادرات ومشاريع إستراتيجية خلال مؤتمر التعاملات الإلكترونية الأسبوع المقبل في الرياض

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 06-01-2007 العـــدد : 2290
الصفحـات : 14 المسلسل : 120

الرياض: عدنان جابر

أوضح محافظ هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات الدكتور محمد السويل أن مؤتمر التعاملات الإلكترونية الذي سيبدأ فعالياته الأسبوع المقبل في الرياض تحت رعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز سيشهد افتتاح عدد من المشاريع الإستراتيجية ذات العلاقة بالتعاملات الإلكترونية، وإطلاق مبادرات جديدة وتدشين العديد من الفعاليات.

وبين أن المؤتمر يمثل أهمية للتطبيق المنهج للحكومة الإلكترونية، رغم العوائق التي تحد من تحقيق هذا التحول، والمتمثلة في العمل اليدوي المتأصل في بعض الأجهزة الحكومية، وضعف عملية نقل المعلومات، وكمية المعلومات والوثائق السابقة الموجودة على أرفف ودواليب الأرشيف في انتظار تحويلها إلى صيغ إلكترونية قدر الإمكان.

وأبدى السويل في حوار مع "الوطن" استعداد الهيئة لإزالة كافة العوائق أمام المستثمرين في المملكة، مؤكدا أن أي شركة تتطلع للتواجد في السوق السعودية لن تكون قادرة على فهم هذا السوق وخدمته بشكل أفضل إلا إذا كانت متواجدة فيه عبر مقر إقليمي، وفيما يلي نص الحوار:

*كيف تنظرون إلى رعاية خادم الحرمين الشريفين الأسبوع المقبل للمؤتمر الوطني للتعاملات الإلكترونية والذي سينطلق بعنوان (نحو تعاملات إلكترونية حكومية فاعلة؟)

- رعاية خادم الحرمين الشريفين تؤكد اهتمامه بأهداف المؤتمر والنتائج المتوقعة منه، كما تعيد تأكيد اهتمام ولي الأمر بعملية التنمية في هذا القطاع المهم وهو قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات. ولقد لمسنا ذلك مرات عديدة كان آخرها حين وافق خادم الحرمين الشريفين على الميزانية المطلوبة لبرنامج التعاملات الإلكترونية بواقع 3 مليارات ريال، وأيد موافقته تلك برعاية المؤتمر، وهو أمر مهم جدا أن يحظى المؤتمر ومنظموه بهذه الرعاية الكريمة.

*اختار المؤتمر عنوانا رئيسيا يتمحور حول التعاملات الإلكترونية الحكومية الفاعلة، إلا أنكم تستهدفون أيضا من خلاله نعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطبيق هذه التعاملات، هل يمكن أن نعرف ما هو الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع الخاص في هذا الاتجاه؟

- نحن ننظر لمشروع برنامج التعاملات الإلكترونية على أنه مشروع تحفيزي وتنسيقي، وبالتالي الذي يقوم بالعمل في تنفيذ معظم الخدمات المخطط لها، وهي 150 خدمة في عام 2010 سيكون القطاع الخاص بالتعاون مع الجهة التي تقدم الخدمة.

*باعتباركم الجهة المنوط بها تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بالمملكة كيف ترون مستقبل التعاملات الإلكترونية؟

- عجلة المعلوماتية والتقنية الإلكترونية تهرول مسرعة، ومن لا يسير في ركابها تتركه خلفها وحاليا يشهد قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات تغيرات متسارعة في التقنية والخدمات متداخلة مع بعضها البعض. والمملكة بما تعيشه من تطور وطفرة، معنية بأن تسير في ركاب الثورة المعلوماتية وتداعيات التقنية الإلكترونية، وهو ما بدأته المملكة من فترة، ولا شك أن المستقبل للتعاملات الإلكترونية قد أصبح هو السمة التي تميز التعاملات الدولية، والمملكة لا تستطيع أن تعيش بمنأى عن هذه التقنية.

*كيف تقيّمون أهمية عقد مؤتمر وطني للتعاملات الإلكترونية مع بداية عام 2007؟

- نحن بحاجة لمثل هذا المؤتمر لإيضاح أهمية التعاملات الإلكترونية ولاستعراض التجارب المحلية والإقليمية والعالمية في هذا المجال، ومحاولة التعرف على الأثر والمردود الاقتصادي للمشروعات والخدمات الإلكترونية وأهمية تحقيق الشراكة بين القطاعين العام والخاص والدور الذي تلعبه التعاملات الإلكترونية المالية سواء في الجهات الحكومية أو التجارية أو المصرفية وصولاً لسوق المال.

وإلى جانب أهمية ما سيطرح من مواضيع أساسية ومهمة في التعاملات الإلكترونية، فهو يجمع ميزة إضافية مهمة بين التقنية والقيادة، ويوثق الصلة بينهما، ويستهدف المعنيين بهذا القطاع كافة من التقنيين إلى أصحاب القرار في القطاعين العام والخاص لاسيما وأنه سيقام على هامش هذا المؤتمر ورش عمل ومعرض متخصص.

نسبة انتشار النطاق العريض للاتصال مرشحة للوصول إلى 12 % خلال 5 سنوات

*ما هي أبرز محاور المؤتمر؟

- يشتمل المؤتمر على عدد من المحاور، أبرزها، البنية التحتية للتعاملات الإلكترونية، البوابة الوطنية للتعاملات الإلكترونية الحكومية، والمشاريع الوطنية الرائدة ذات العلاقة والخدمات الحكومية المتقدمة إلكترونياً، والتجارب الناجحة في مجالات التعاملات الإلكترونية محلياً وعالمياً، و دور القطاع الخاص في التعاملات الإلكترونية الحكومية، والجوانب الإدارية والتنظيمية والتشريعية الخاصة بالتعاملات الإلكترونية، والإجراءات المصرفية والمالية ومهمتها الأساسية المكملة في التعاملات الإلكترونية، البرامج الاستشارية وهندسة الشبكات.

*ما هي الأهداف المرجوة منه؟

- يهدف المؤتمر بشكل رئيس إلى

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 06-01-2007 العـــدد : 2290
الصفحـات : 14 المسلسل : 120

العمل اليدوي المتأصل في بعض الأجهزة يعيق التحول للحكومة الإلكترونية

تعزيز التواصل بين المشاركين من أصحاب القرار في القطاعين العام والخاص بغية التوصل إلى قاعدة مشتركة من شأنها تطوير مفاهيم عمليات التعاملات الإلكترونية وإيجاد علاقة أفضل بين هؤلاء الشركاء الأساسيين في التطبيقات العملية عبر إصدار توصيات خاصة عند الانتهاء من فعاليات المؤتمر يمكن من خلالها تسيير التبادل التجاري والمعلوماتي والمهني بصورة أكثر دقة وإنتاجية. كذلك دعم تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية وإبراز جهود الجهات المختلفة في تطبيق التعاملات الإلكترونية وإيضاح مدى تقدم المملكة في هذا المجال. ودعم الشراكة بين القطاعين العام والخاص لتطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية ونقل المعرفة التقنية والتجارب العالمية إلى المملكة ورفع مستوى الوعي فيما يتعلق بالتعاملات الإلكترونية.

*ما هي الفعاليات المصاحبة للمؤتمر ؟

- سيصحب المؤتمر معرض خاص وسيشهد افتتاح عدد من المشاريع الإستراتيجية ذات العلاقة بالتعاملات الإلكترونية، وهناك إطلاق لمبادرات جديدة وتدشين العديد من الفعاليات والمناشط الأخرى التي ستسهم في إثراء القيمة النوعية لهذا المؤتمر. وما سيكون ملفتاً للنظر بصفة خاصة في هذا المؤتمر هو أن التعامل النمطي بالورق سيكون قليلاً إلى حد ما، بما ينسجم مع روح ورسالة المؤتمر التي يحملها.

*هل سيتم عقد هذا المؤتمر سنوياً؟

- قد لا يكون بالضرورة أن يعقد سنوياً، لكن بالتأكيد سيتكرر لخدمة أهداف وطموحات متقدمة إضافة إلى تلك التي نحن بصددها في هذا المؤتمر.

*تعتبر الحكومة الإلكترونية أحد المشاريع الضخمة التي تسعى المملكة لاستكمال تطبيقاتها، فهل يمكن أن تقيم مستوى ما وصلت إليه المملكة في هذا المجال، وكم عدد الخدمات الحكومية التي اكتمل تقديمها إلكترونياً؟

- أعتقد بأنه تقدم كبير، وتقدير البيئة للوضع هو أنه يوجد خدمات إلكترونية في بعض القطاعات على مستويات عالمية، ومثال على ذلك القطاع المالي حيث إن الخدمات الإلكترونية المالية في المملكة تعتبر في مصاف الدول المتقدمة و مثال آخر ما نجده في تطبيقات إلكترونية مختلفة في مركز المعلومات بوزارة الداخلية.

*ما هي متطلبات تطبيق

محمد السويل

التعاملات الإلكترونية الحكومية والصعوبات التي تواجهها؟

- وجّه قرار مجلس الوزراء الجهات الحكومية باستخدام الوسائل الإلكترونية بدلاً من المستندات والوسائل التقليدية وسرعة تبني استخدام أنظمة الحاسب الآلي في جميع العمليات المالية والمحاسبية والتحول من الوسائل التقليدية في مسك السجلات وإعداد الحسابات والبيانات المالية إلى الوسائل الإلكترونية وتقديم بياناتها للمراجعة بشكل إلكتروني بدلاً من المستندات الورقية وهكذا، فإن تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية في هذا الجانب والتخلي عن التسجيل اليدوي والدفاتر المحاسبية سيساعد على تطوير أساليب إدارة المرافق الحكومية ورفع مستوى الدقة الإنتاجية في هذا المجال وتوفير المعلومات الإدارية والمالية بشكل آني وتسهيل إمكانيات تكامل البيانات وترابط الأنظمة المعلوماتية الإدارية والمالية بين الأجهزة الحكومية، وبالتالي إتاحة إمكانية تبادل البيانات وتوفير الإحصائيات والمعلومات الدقيقة على مستوى الجهات الحكومية وهناك صعوبات ومعوقات متوقعة، ومسعانا لا يتوقف لتذليلها فقط.

*هل تعتبرون المؤتمر خطوة على طريق استكمال تطبيقات الحكومة الإلكترونية؟ وإلى أي مدى يمكن القول إن العوائق أمام تطبيقات الحكومة الإلكترونية في طريقها للحل؟

- برنامج "يسر" هو برنامج الحكومة الإلكترونية والذي بدأ بالفعل، وبالتالي الحكومة الإلكترونية قيد التأسيس. ولعل هذا المؤتمر يأتي توقيته في إطار السرد الموضوعي لفعاليات هذا التأسيس.

ومعلوم في هذا المجال أن التحويل إلى التعاملات الإلكترونية يأخذ وقتاً، ولا ننكر أن هناك بعض العقبات التي تجعل إيقاع هذا التحوّل بطيئاً بعض الشيء. وفي مقدمة هذه العوائق العمل اليدوي المتأصل في بعض الأجهزة الحكومية، لأن التحوّل إلى صيغة التعاملات الإلكترونية يتطلب إعادة هندسة الخطوات الإجرائية خصوصاً فيما يتعلق بعقلية منفذي الخطوات.

وهناك عائق آخر يتمثل في خلق الثقة لدى المتعاملين في البيئة الإلكترونية وضمان عدم تعرض بعض معلوماتهم الحساسة للكشف، وعائق آخر هو ضعف عملية نقل المعلومات، حيث لا تزال هذه المسألة

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 06-01-2007 العـــدد : 2290
الصفحـات : 14 المسلسل : 120

برنامج التعاملات الإلكترونية يوفر فرصا للقطاع الخاص لتنفيذ 150 خدمة حتى 2010

بالمملكة أضعف مما يجب، ولكن الهيئة تسعى مع المشغلين الحاليين لهذه الخدمات لتحسين سرعة وموثوقية نقل البيانات، وكذلك عائق يتمثل في كمية المعلومات والوثائق السابقة الموجودة على أرفف ودواليب الأرشيف في انتظار تحويلها إلى صيغ إلكترونية قدر الإمكان وبكل تأكيد المؤتمر هو خطوة نوعية في اتجاه التطبيق الممنهج للحكومة الإلكترونية من خلال التعرف على متطلبات تطبيق التعاملات الإلكترونية الحكومية وما يتطلبه ذلك من إعادة الهيكلة وهندسة الإجراءات والتعرف على التطبيقات الوطنية ذات العلاقة بالتعاملات الحكومية إلى جانب قضايا أخرى كأمن المعلومات والمواصفات الخاصة بالتعاملات وأفضل الممارسات التقنية وتطوير مفهوم المجتمع المعلوماتي.

*ما هي المشاريع الحالية لبرنامج التعاملات الإلكترونية "يسر"؟

- يسعى برنامج التعاملات الإلكترونية الحكومية "يسر" لتقديم الدعم للجهات الحكومية كميسر ومحفز لمساندتها في تنفيذ مشاريع التعاملات الإلكترونية الحكومية. ومن ذلك توفير الأدلة والمنهجيات الاسترشادية عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة والتي يمكن الاستنارة والاسترشاد بها في الجوانب ذات العلاقة بتنفيذ مشاريع التعاملات الحكومية الإلكترونية. ومن الأدلة، الدليل الاسترشادي لتطبيق التعاملات الحكومية الإلكترونية، ومنهجية تقييم الجاهزية الإلكترونية في الجهة الحكومية، ومنهجية إعادة تصميم إجراءات الخدمات الحكومية، والتنظيم الإداري وآليات متابعة التنفيذ والتأكد من الجودة، خطة الاتصال، وخطة إدارة المخاطر، وإستراتيجية إدارة التغيير وإرشادات تصميم وإدارة مواقع الإنترنت. كما أن هناك ستة مشاريع عاجلة يتوقع الانتهاء منها قريباً في مجالات التوظيف والاستقدام ورخص العمل وأوامر الدفع الحكومية وإصدار السجل التجاري والقبول في الجامعات، إضافة إلى 150 مشروعاً مخطط الانتهاء منها عام 2010، ويمكن الاطلاع عليها من خلال موقع برنامج التعاملات الإلكترونية على الإنترنت.

*هل يمكن إعطاء فكرة عن مشروع بوابة الحكومة الإلكترونية؟

- البوابة مشروع مشترك بين كل من وزارة المالية ووزارة الاتصالات وتقنية المعلومات وهيئة الاتصالات وتقنية المعلومات. وتهدف إلى توفير أفضل السبل الممكنة لاستخدامات الإنترنت ووسائل الاتصالات والمعلومات المختلفة من أجل تيسير الخدمات الحكومية للمستفيدين. وتم تقسيم تنفيذ مشروع بوابة الحكومة الإلكترونية إلى عدة مراحل حيث تهدف المرحلة الأولى (والمعمول بها حالياً) إلى إنشاء بوابة معلوماتية موحدة وذات مصداقية تهدف إلى خدمة المستفيدين باستخدام وسائل الاتصالات الحديثة لتوفير المعلومات عن الخدمات الحكومية للأفراد.

*تسعى الهيئة إلى توفير البيئة الملائمة لتشجيع الاستثمارات في قطاع الاتصالات، وتقنية المعلومات، ما هي أهم عناصر الجذب الاستثماري التي تتمتع بها المملكة في قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات؟

- الهيئة دورها منظم، والمنظم إما أن يُعقد الأمور، وإما أن يسهلها ، ونحن ننظر إلى الجوانب التنظيمية بأن تكون أسهل ما يمكن، مع عدم الإضرار بالمستهلكين والبيئة المحلية، بحيث إنها تزيل كافة العوائق أمام عمل المستثمرين في المملكة، وبالتالي إذا كانت هناك أية متطلبات للرخصة نعتقد أنها غير ضرورية الآن، أو أن إزالتها ستساعد في جذب المستثمر بدون الإضرار في جوانب هامة أخرى، فنحن لا نتوانى عن ذلك ، من أجل تسهيل عمل المستثمر، كالحصول على التراخيص، أو إقامة مواقع، وغير ذلك. أما الشيء الآخر فهو الشفافية والعدالة في عمل الهيئة، حيث لمس الجميع هذا الأمر.

20 % من الأسر السعودية لديها حاسب آلي في البيوت وسترتفع إلى 40% في 2010

*يلاحظ أن الكثير من الشركات العالمية العاملة في تقنية المعلومات، تتخذ مقراتها الإقليمية خارج المملكة، رغم أن السوق السعودية هي الأكبر في المنطقة، فهل لديكم خطط لاستقطاب هذه الشركات؟

- أخبرني رئيس مجلس إدارة إحدى الشركات العالمية، بأنهم ينظرون إلى السوق الخليجي كثالث أو ثالث سوق بعد السوق المصري، وكما تعرف فإن السوق السعودي يمثل جزءاً كبيراً من السوق الخليجية ولذلك فإنني أجد هذه مناسبة لأن أذكر عبر صحيفتكم أن أي شركة تتطلع للتواجد في السوق السعودية لن تكون قادرة على فهم هذا السوق وخدمته بشكل أفضل إلا إذا كانت متواجدة فيه. وبالطبع أدرك في نفس الوقت أن هذه الشركات تتطلع للحصول على خدمات لوجستية عند اختيار مقراتها مثل سهولة الحصول على التأشيرات وأمور أخرى، ولكن إنجاز الأعمال له كلفته، وعلى ذلك فليعتبروا هذه الأشياء كلفةً لإنجاز عملهم الكبير في هذا السوق المهم.

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 06-01-2007 العـــدد : 2290
الصفحـات : 14 المسلسل : 120

*كم تمثل السعودية من سوق تقنية المعلومات الخليجية؟

- أعتقد بأنها تمثل حصة تتراوح بين 40٪ إلى 60٪.

*هل هناك شركات عالمية قدمت وعودا باختيار السعودية مقرا إقليميا لأعمالها؟

- كثير منهم قدم الوعود، ولكنني أعتقد أن التجاوب أقل من المطلوب، إلا أن هناك حالات مشجعة كما حدث في مبادرة الحاسب الآلي التي كان لابد للمشاركة فيها من تأسيس خط تجميع للحاسبات الثابتة والمحمولة، حيث نجد أنه تجاوبت مع تلك المبادرة شركات إتش بي، وإيزاي، و"آيسر"، كما أن هناك شركات أخرى تدرس إمكانية تواجد أفضل في المملكة.

*كيف تقيمون أداء مبادرة الحاسب الآلي؟

- لو قيست المبيعات التي بيعت مباشرة، لرأينا أنها ليست بالأعداد المتوقعة، ولكن النتائج غير المباشرة تفوق ذلك بكثير، فعلى سبيل المثال ذكر تقرير دولي محايد وهو تقرير البرتس مونيتور إنترناشيونال أن مبيعات الحاسب الآلي في السوق السعودية عام 2005 بلغت 881 مليون دولار، وارتفعت المبيعات عام 2006 إلى 1,5 مليار دولار، أي إن إجمالي المبيعات في 2006 بلغ الضعف تقريباً مما كان عليه في عام 2005، والمميز في ذلك بأن التقرير ذكر بنهايته أن ذلك يعزى إلى مبادرة الحاسب الآلي التي قامت بها هيئة الاتصالات وتقنية المعلومات.

ويجب التذكير هنا أنه حينما رتبت الهيئة لمبادرة الحاسب الآلي قبل أن يتسلمها القطاع الخاص، كانت مواصفات الحاسب الآلي الموجودة في السوق حينئذ ذات مواصفات متوسطة، وأسعار مرتفعة نسبياً، ولم تكن تباع بالتقسيط، بيد أنه حينما بدأت المبادرة، انخفضت الأسعار، وتم البيع بالتقسيط، وتحسنت مواصفات الأجهزة، وهذه الأسباب في مجملها أدت إلى تحقيق الأرقام التي أوردها التقرير من أن مبيعات الحاسب الآلي تضاعفت.

*كم تقدرون نسبة كثافة وجود الحاسبات في البيوت السعودية؟

- تقدر الآن بنسبة 20٪ من إجمالي العوائل، ووعدنا بأهداف ستتحقق بالتعاون مع شركائنا في القطاعين العام والخاص في عام 2010، وحتى نصبح في مصاف الدول الأفضل في مجال الاستثمار، ومن تلك الأهداف الوصول بكثافة الحاسبات بالمنازل السعودية إلى 40٪ في عام 2010.

*وماذا عن خطوط النطاق العريض للاتصال بالإنترنت DSL؟

- النطاق العريض للاتصال بالإنترنت يشكل ما نسبته 1٪ في المملكة وهي نسبة متدنية لا نرضى عنها، أما في الدول الأكثر تنافسية في العالم يشكل النطاق العريض لديهم ما نسبته 13 - 14٪، ونعمل مع الشركات ذات العلاقة بأن تكون نسبة النطاق العريض 12٪ في عام 2010.